

## بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وبإشراف معهد الكويت للأبحاث العلمية «المواشي» تنجح في إعادة تدوير النافق الحيواني وتحويله إلى محسن زراعي

داخلية بواسطة محميات خاصة للزراعة ومحاصيل خارجية تم زراعتها في مزرعة خارجية باستخدام هذه المادة «المحسن الزراعي عالي الجودة» واختبر باحثو المعهد، المحاصيل الزراعية المنتجة من هذه المادة وتم عمل عدة اختبارات عضوية وبكتيرية لها وتبين تفوقها على المنتجات المزروعة بواسطة المحسنات الزراعية التقليدية الأخرى المتداولة.

وذكر أن من مميزات الدراسة أنها وفرت التكلفة المادية التي تنفق للتخلص من الأغنام والماشية النافقة كما توفر الوقت والجهد المبذول بالإضافة إلى كونها طريقة صديقة للبيئة وتضمن عدم انتقال الأوبئة من النافق إلى البشر أو الحيوانات الأخرى، وأيضاً تمتاز التقنية الجديدة باختصار الوقت، إذ أنها تستغرق فقط 17 يوماً لتحويل النافق إلى مادة محسنة، مقارنة بالطريقة التقليدية المتبعة سابقاً والتي كانت تستغرق 4 أشهر.



د. طارق الصباغ



أسامة بودي

لمعالجة الأغنام والماشية النافقة في ظروف الكويت المناخية للقليل من مخاطر الأغنام والماشية النافقة وتحويلها إلى مادة محسنة للإنتاج النباتي وبالتالي التخلص من النافق بصورة آمنة بيئياً وتحويله إلى محسنات زراعية ذات قيمة عالية بواسطة جهاز الايكودرام أو الايكوكمبوست.

وأوضحت نتائج هذه الدراسة نجاح الطريقة الحديثة المتبعة من خلال هذا الجهاز والذي يعالجها بطريقة هوائية وتم اختبار المادة التي تم إنتاجها من النافق من الأغنام وزراعة محاصيل زراعية

بإعادة تدويرها واستخدامها مرة ثانية بطريقة آمنة وصديقة للبيئة.

وأظهرت الدراسات أن نسبة الوفيات في الأغنام لدى مربي الأغنام والماشية تصل إلى 5% سنوياً من إجمالي عدد الأغنام في دولة الكويت، كما أنه لا تتوفر لدى هؤلاء المربين طرق معالجة سليمة للتخلص من الأغنام المشروعة ودعمه وتقديم كافة الوسائل والإمكانيات للباحثين لإيجاد حلول لهذه المشكلة التي تواجهها بعض مؤسسات الدولة وبعض مربي الماشية أهمها كيفية التخلص من النافق من الأغنام والماشية

قال الرئيس التنفيذي لشركة نقل وتجارة المواشي المهندس، أسامة بودي، «أنه ودأباً من الشركة على التطوير المستمر في مجال نقل وتجارة وتربية المواشي وتحقيقاً لدورها الريادي في خدمة المجتمع، قام فريق عمل بحثي بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، بقيادة الباحث العلمي في مركز البيئة والعلوم الحياتية الدكتور طارق الصباغ بعمل مشروع بحثي بدأ في الربع الأخير من عام 2016، ولمدة 3 سنوات لتحويل النفايات العضوية إلى محسن زراعي عالي الجودة، وبعد سنتين من البدء في هذا المشروع تم بنجاح إنتاج كميات تجريبية من محسن زراعي عالي الجودة أثبتت فعاليتها على المزروعات سواء في المحميات أو المساحات المفتوحة الخارجية».

وأضاف بودي، في بيان صحفي، أنه وعلى الرغم من المجهودات التي قامت بها شركة نقل وتجارة المواشي لتخفيض نسبة النافق من الأغنام والماشية حتى وصلت إلى 0.19% وهي أقل نسبة تم تحقيقها خلال العام 2017 مقارنة بالنسبة العالمية لنفوق الأغنام والمواشي، هنالك عدة أسباب دعت «المواشي» للتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي على إجراء هذا المشروع ودعمه وتقديم كافة الوسائل والإمكانيات للباحثين لإيجاد حلول لهذه المشكلة التي تواجهها بعض مؤسسات الدولة وبعض مربي الماشية أهمها كيفية التخلص من النافق من الأغنام والماشية

## كشفت عن البدء في استصدار تراخيص البناء «مشاريع الكويت»: تسليم البنية التحتية في «حصة المبارك» للجهات الحكومية



فيصل العيار



توفيق الجراح

المبارك توفيق الجراح «لقد أصبح بإمكان شركات التطوير العقاري والمستثمرين المالكين لقسائم عقارية في ضاحية حصة المبارك الآن استصدار تراخيص البناء حيث نتوقع انطلاق أعمال البناء في القسائم في وقت قريب. وأود بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر إلى بلدية الكويت ووزارة الأشغال ووزارة الكهرباء والماء ووزارة المواصلات على تعاونها، وكذلك كافة الشركات الاستشارية والهندسية والمقاولين على مساهمتهم في تنفيذ هذه المرحلة من مشروع ضاحية حصة المبارك».

والجدير بالذكر أن شركة مشاريع الكويت قامت بتسليم كافة أعمال شبكة الطرق الداخلية والمحطة للمضاحية وشبكتي مياه الأمطار والصرف الصحي إلى وزارة الأشغال العامة، بينما قامت بتسليم أعمال شبكة المياه العذبة وشبكة مكافحة الحريق والأعمال المدنية لخمس محطات تحويل ثانوية وشبكة التوتر المنخفض إلى وزارة الكهرباء والماء، كما تم تسليم الشبكة الخاصة بالهواتف والانترنت التي تم تمديدها تحت الأرض إلى وزارة المواصلات.

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) عن تسليم البنية التحتية في ضاحية حصة المبارك إلى الجهات الحكومية المختصة، وبناء عليه فقد تمت الموافقة من قبل بلدية الكويت على السماح بإصدار تراخيص البناء لجميع القسائم السكنية والتجارية والخدمية في المشروع.

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي) في شركة المشاريع فيصل العيار «لقد أعلننا في وقت سابق من هذا العام عن استكمال أعمال تطوير البنية التحتية في الضاحية وهو إنجاز مهم بما أن شركة المشاريع هي أول شركة تعمل على تطوير البنية التحتية لمشروع عقاري خاص، واليوم نعلن عن تسليمها إلى الجهات والهيئات الحكومية ذات الصلة التي نتوجه إليها جميعها بالشكر الجزيل على التعاون البناء والدعم المستمر الذي تقدمه في الجهود التي نبذلها لجعل هذا المشروع معلماً معمارياً وحضارياً في دولة الكويت».

من جهته قال المدير التنفيذي لضاحية حصة

## 24 شركة تمتد نشاطاتها إلى خارج الحدود الكويتية

## انتعاش شركات تحصيل الديون مع تسريح آلاف الوافدين بالكويت

## تركي: شركات تحصيل الديون تعيش هذه الأيام عصرها الذهبي

## المديهييم: نسبة تعثر العملاء شهدت تزايداً ملحوظاً خلال الأشهر الأخيرة



ازدهار شركات تحصيل الديون

أريكت عمليات الإحلال الوظيفي التي اتبعتها الكويت نهاية العام الماضي 2017، البنوك العاملة في الدولة، في ظل وجود ديون مستحقة على الآلاف من الوافدين الذين تم تسريحهم، ما اضطر البنوك إلى الاستعانة بشركات متخصصة في تحصيل الأموال، ما انتعش نشاطها بشكل كبير، لينطبق عليها مثل «مصائب قوم عند قوم فوائد».

وأظهرت بيانات رسمية، صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية، تخفيض الكويت عدد العاملين الأجانب في الوزارات والمؤسسات الحكومية بنسبة 70% خلال الأشهر الستة الأخيرة، ليصلوا إلى نحو 80 ألف موظف، في خطوة لإفساح المجال بشكل كبير لتوظيف الكويتيين في مواقع الدولة المختلفة، ضمن خطة «النكوي والإحلال» التي تم البدء في تطبيقها بحلول سبتمبر الماضي.

وأظهرت البيانات التي نشرتها «العربي الجديد» في وقت سابق من يوليو الجاري، أن أكثر الوزارات التي حظيت بعملية الإحلال تمثلت في التربية، الكهرباء والماء، العدل، والشؤون، أما باقي الجهات والمؤسسات الحكومية فيجري حالياً تخفيض أعداد الوافدين حتى تصل كل جهة حكومية بنسبة النكويت الموضوعة لها التي لا تقل عن 90% من إجمالي العاملين في كل جهة.

وبلغ عدد موظفي الدولة من الكويتيين حتى نهاية يونيو الماضي نحو 340 ألف مواطن، يمثلون أكثر من 71% من إجمالي الموظفين، وفق بيانات الإدارة العامة للإحصاء. وبحسب بيانات حديثة صادرة عن بنك الكويت المركزي، فإن إجمالي حجم التعثر المالي للوافدين خلال السنوات الأربع الماضية بلغ نحو 1.8 مليار دولار، 85% منها مديونيات لبنوك كويتية و15% لشركات تسهيلات مالية.

وهذه المديونيات في شكل قروض شخصية أو قروض تمويل سيارات أو بطاقات ائتمان.

يقول محمد تركي، مدير عام الشركة الدولية لتحصيل المديونيات في حديث لـ«العربي الجديد»، أن شركات تحصيل الديون تعيش هذه الأيام عصرها الذهبي، فقد زادت نسبة التعثر عن السداد منذ بداية العام بنسب تراوحت بين 50% و70% مع تراكم الديون على العملاء وعدم قدرتهم على السداد بسبب القرارات الحكومية الأخيرة بإحلال الوافدين بكويتي.

ويضيف تركي أن «الكثير من الوافدين اضطروا إلى مغادرة الكويت نهائياً تاركين خلفهم ديونهم الكبيرة للبنوك وسياراتهم التي تصطف في ساحات مطار الكويت، وإزاء الطلب الكبير من البنوك على خدمات شركات تحصيل الديون بتوسيع أعمالها بدلاً من النطاق المحلي أصبح دولياً خاصة في الدول العربية».

ويشير إلى أن شركته تتعامل حالياً مع نحو 10 آلاف حالة تعثر مرشحة للزيادة، لافتاً إلى أن شركته وُفُت 100 شخص جديد خلال الشهرين الماضيين لمواجهة الطلب المتزايد على خدماتها الدولية.

ويعمل في الكويت نحو 24 شركة تحصيل أموال ومديونيات تمتد نشاطاتها إلى خارج الحدود الكويتية، بينما يوجد نحو 18 مكتب محاماة يعمل في توكيلات تحصيل الأموال سواء للأفراد أو الشركات والبنوك، ولكن

أريكت عمليات الإحلال الوظيفي التي اتبعتها الكويت نهاية العام الماضي 2017، البنوك العاملة في الدولة، في ظل وجود ديون مستحقة على الآلاف من الوافدين الذين تم تسريحهم، ما اضطر البنوك إلى الاستعانة بشركات متخصصة في تحصيل الأموال، ما انتعش نشاطها بشكل كبير، لينطبق عليها مثل «مصائب قوم عند قوم فوائد».

وأظهرت بيانات رسمية، صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية، تخفيض الكويت عدد العاملين الأجانب في الوزارات والمؤسسات الحكومية بنسبة 70% خلال الأشهر الستة الأخيرة، ليصلوا إلى نحو 80 ألف موظف، في خطوة لإفساح المجال بشكل كبير لتوظيف الكويتيين في مواقع الدولة المختلفة، ضمن خطة «النكوي والإحلال» التي تم البدء في تطبيقها بحلول سبتمبر الماضي.

وأظهرت البيانات التي نشرتها «العربي الجديد» في وقت سابق من يوليو الجاري، أن أكثر الوزارات التي حظيت بعملية الإحلال تمثلت في التربية، الكهرباء والماء، العدل، والشؤون، أما باقي الجهات والمؤسسات الحكومية فيجري حالياً تخفيض أعداد الوافدين حتى تصل كل جهة حكومية بنسبة النكويت الموضوعة لها التي لا تقل عن 90% من إجمالي العاملين في كل جهة.

وبلغ عدد موظفي الدولة من الكويتيين حتى نهاية يونيو الماضي نحو 340 ألف مواطن، يمثلون أكثر من 71% من إجمالي الموظفين، وفق بيانات الإدارة العامة للإحصاء. وبحسب بيانات حديثة صادرة عن بنك الكويت المركزي، فإن إجمالي حجم التعثر المالي للوافدين خلال السنوات الأربع الماضية بلغ نحو 1.8 مليار دولار، 85% منها مديونيات لبنوك كويتية و15% لشركات تسهيلات مالية.

وهذه المديونيات في شكل قروض شخصية أو قروض تمويل سيارات أو بطاقات ائتمان.

يقول محمد تركي، مدير عام الشركة الدولية لتحصيل المديونيات في حديث لـ«العربي الجديد»، أن شركات تحصيل الديون تعيش هذه الأيام عصرها الذهبي، فقد زادت نسبة التعثر عن السداد منذ بداية العام بنسب تراوحت بين 50% و70% مع تراكم الديون على العملاء وعدم قدرتهم على السداد بسبب القرارات الحكومية الأخيرة بإحلال الوافدين بكويتي.

ويضيف تركي أن «الكثير من الوافدين اضطروا إلى مغادرة الكويت نهائياً تاركين خلفهم ديونهم الكبيرة للبنوك وسياراتهم التي تصطف في ساحات مطار الكويت، وإزاء الطلب الكبير من البنوك على خدمات شركات تحصيل الديون بتوسيع أعمالها بدلاً من النطاق المحلي أصبح دولياً خاصة في الدول العربية».

ويشير إلى أن شركته تتعامل حالياً مع نحو 10 آلاف حالة تعثر مرشحة للزيادة، لافتاً إلى أن شركته وُفُت 100 شخص جديد خلال الشهرين الماضيين لمواجهة الطلب المتزايد على خدماتها الدولية.

ويعمل في الكويت نحو 24 شركة تحصيل أموال ومديونيات تمتد نشاطاتها إلى خارج الحدود الكويتية، بينما يوجد نحو 18 مكتب محاماة يعمل في توكيلات تحصيل الأموال سواء للأفراد أو الشركات والبنوك، ولكن

أريكت عمليات الإحلال الوظيفي التي اتبعتها الكويت نهاية العام الماضي 2017، البنوك العاملة في الدولة، في ظل وجود ديون مستحقة على الآلاف من الوافدين الذين تم تسريحهم، ما اضطر البنوك إلى الاستعانة بشركات متخصصة في تحصيل الأموال، ما انتعش نشاطها بشكل كبير، لينطبق عليها مثل «مصائب قوم عند قوم فوائد».

وأظهرت بيانات رسمية، صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء بالتعاون مع ديوان الخدمة المدنية، تخفيض الكويت عدد العاملين الأجانب في الوزارات والمؤسسات الحكومية بنسبة 70% خلال الأشهر الستة الأخيرة، ليصلوا إلى نحو 80 ألف موظف، في خطوة لإفساح المجال بشكل كبير لتوظيف الكويتيين في مواقع الدولة المختلفة، ضمن خطة «النكوي والإحلال» التي تم البدء في تطبيقها بحلول سبتمبر الماضي.

وأظهرت البيانات التي نشرتها «العربي الجديد» في وقت سابق من يوليو الجاري، أن أكثر الوزارات التي حظيت بعملية الإحلال تمثلت في التربية، الكهرباء والماء، العدل، والشؤون، أما باقي الجهات والمؤسسات الحكومية فيجري حالياً تخفيض أعداد الوافدين حتى تصل كل جهة حكومية بنسبة النكويت الموضوعة لها التي لا تقل عن 90% من إجمالي العاملين في كل جهة.

وبلغ عدد موظفي الدولة من الكويتيين حتى نهاية يونيو الماضي نحو 340 ألف مواطن، يمثلون أكثر من 71% من إجمالي الموظفين، وفق بيانات الإدارة العامة للإحصاء. وبحسب بيانات حديثة صادرة عن بنك الكويت المركزي، فإن إجمالي حجم التعثر المالي للوافدين خلال السنوات الأربع الماضية بلغ نحو 1.8 مليار دولار، 85% منها مديونيات لبنوك كويتية و15% لشركات تسهيلات مالية.

وهذه المديونيات في شكل قروض شخصية أو قروض تمويل سيارات أو بطاقات ائتمان.

يقول محمد تركي، مدير عام الشركة الدولية لتحصيل المديونيات في حديث لـ«العربي الجديد»، أن شركات تحصيل الديون تعيش هذه الأيام عصرها الذهبي، فقد زادت نسبة التعثر عن السداد منذ بداية العام بنسب تراوحت بين 50% و70% مع تراكم الديون على العملاء وعدم قدرتهم على السداد بسبب القرارات الحكومية الأخيرة بإحلال الوافدين بكويتي.

ويضيف تركي أن «الكثير من الوافدين اضطروا إلى مغادرة الكويت نهائياً تاركين خلفهم ديونهم الكبيرة للبنوك وسياراتهم التي تصطف في ساحات مطار الكويت، وإزاء الطلب الكبير من البنوك على خدمات شركات تحصيل الديون بتوسيع أعمالها بدلاً من النطاق المحلي أصبح دولياً خاصة في الدول العربية».

ويشير إلى أن شركته تتعامل حالياً مع نحو 10 آلاف حالة تعثر مرشحة للزيادة، لافتاً إلى أن شركته وُفُت 100 شخص جديد خلال الشهرين الماضيين لمواجهة الطلب المتزايد على خدماتها الدولية.

ويعمل في الكويت نحو 24 شركة تحصيل أموال ومديونيات تمتد نشاطاتها إلى خارج الحدود الكويتية، بينما يوجد نحو 18 مكتب محاماة يعمل في توكيلات تحصيل الأموال سواء للأفراد أو الشركات والبنوك، ولكن

يطلق بنك وربة حملة حصرية لعملائه من حملة بطاقة (World MasterCard) الائتمانية والتي أطلقها البنك في شهر نوفمبر من عام 2017 بنظام السداد بالكامل فقط تماشياً مع توجه البنك لتوفير نخبة من البطاقات المتميزة ذات مزايا قيمة، وذلك حرصاً منه على تزويد حامليها بإمكانية تسديد قيمة مشترياتهم أثناء تجوالهم ببسر ومكانة مع ضمان حصولهم على فوائد عديدة تحل أسفارهم الي متعة حقيقية.

الآن، وبموجب هذه الحملة خلال فترة الصيف، يحصل حاملي هذه البطاقة على نسبة استرجاع نقدي 5% ثابتة على جميع المشتريات خارج دولة الكويت، والجدير بالذكر أن الحد الأقصى للاسترجاع النقدي هو 500 دولار للشهر الواحد، علماً بأنها يوجد حد أدنى للعملة الواحدة، أي كل عملية شراء خارج دولة الكويت تطبق عليها نسبة الاسترجاع مهما كانت قيمتها.

منذ إنطلاقها، صممت الحملة لعملائه من حملة MasterCard) الائتمانية بهدف تطوير تجربة السفر لعملاء بنك وربة مع كم كبير من المميزات والتسهيلات الرائعة التي من شأنها أن تضفي على هذه التجربة رونقاً غير مسبوق؛ فبطاقة ماستر كارد وورلد من بنك وربة، تحول حامليها من الدخول إلى أكثر من 800 قاعة انتظار فاحرة في مختلف المطارات المنتشرة في أرجاء العالم، أما فيما يتعلق بجحوزات الفنادق، فسيحصل العميل على عدد من ليالي الإقامة المجانية عند الحجز لدى فنادق ومنتجعات ستاروود تبعا لعدد الليالي التي قام بحجزها. يضاف إلى ذلك حصوله على خصم بنسبة 10% عند حجز أي رحلة سفر دولية من موقع كلير تريب (ذهاباً وإياباً)، وخصم بنسبة 20% من شركة كريم والمخصصة في تقديم خدمات التوصيل، ولتحق العملاء المزيد من الرفاهية والاسترخاء أثناء رحلتهم، يقدم بنك وربة لحاملي بطاقة وورلد ماستر الفرصة للاستمتاع بعروض مختلفة منخدمات السبا الصحية التابعة لمجموعة الفنادقالفاخرة مثل فيرمونت، رافلز وسويس أو تيلز. ولحبي التسوق، الآن أصبح بإمكانهم الاستفادة من عرض«اشترىواحدة واحصل على الأخرى مجاناً» عبر تطبيق MasterCard For You.

ولضمان راحة العميل في حال حدوث أي أمر طارئ، توفر بطاقة وورلد ماستر كارد لحامليها تامينسفر مجاناًلحملة البطاقة ولأفراد الأسرة و منوافق مع متطلبات الحصول على فيزا شجنج الخاصةبأوروبا، وتمنحه أيضاًتأمين ضد متاعب السفر عند فقدان الامتعة أو تأخير الرحلات.

وفي هذا الإطار تحدث عبدالله ناصر الشعيل



مقر المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت

## المشروعات الصغيرة والمتوسطة ركيزة للتنمية المستدامة في الدول العربية

تؤدي دوراً أيضاً في المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية البيئية لأن جزءاً كبيراً منها يقوم على استخدام وتدوير مخلفات الصناعات الكبرى ثم الحفاظ على الموارد القابلة للتصوُّب. ورات أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في رفع مستوى الوعي البيئي للمجتمع عبر احتواء برامج تدريب تتولى تدريب العمال على المسؤوليات البيئية كما أنها تهدف إلى نشر المفاهيم السليمة والقيم الصناعية الحديثة مثل إدارة الوقت والجودة العالية والإبداع والابتكار.

والاجتماعية عموماً والتنمية المستدامة خصوصاً.

ولفت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الطرق المثلى لاستغلال الموارد المحلية غير المستغلة لأن طلبها على رأس المال محدود بالتالي فإن المخدرات القليلة تكون كافية لإنشاء مشروع ما من شأنه زيادة الإنتاج وسد حاجيات المناطق المحلية وتحشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات عبر تنويع تشكيلة المنتجات وانخفاض الأسعار.

وأشارت الدراسة إلى أن تلك المشروعات

التنمية البشرية عبر توسيع البديل والخيارات من خلال تشكيلة العمل والسلع والخدمات.

وأضافت أن تلك المشروعات إحدى أحد أهم آليات التطور التكنولوجي لتأخية قدرتها الفائقة في تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في الوقت ذاته بشكل أسرع وتكلفة أقل من الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية.

وأوضحت أن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المحلية وتنميتها وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية

أكدت دراسة اقتصادية حديثة أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية للتنمية المستدامة في الدول العربية ومساهمتها في استغلال الموارد المحلية بالشكل الأمثل ومحاربة البطالة وتحقيق التوازن العادل للدخل.

وقالت الدراسة المعنونة (التنمية المحلية المستدامة.. والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) أعدتها المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً استراتيجياً في تحقيق مبادئ